العدد الثاني والعشرون - الجزء الثاني - فبراير - 2025 - السنة الرابعة مجلة علمية فصلية محكمة

المجلة الأمريكية الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية

American International Journal of Humanities and Social Sciences

الالكتروني (3085 - 4806) (ISSN) / الورقي (3085 - 4830) (ISSN)

رقم الايداع القانوني في المكتبة الوطنية المغربية (2025 Pe00006)

رقم الايداع القانوني في دار الكتب والوثائق العراقية (2735)

تصدر عن الأكاديمية الأمريكية الدولية للتعليم العالي والتدريب

ISSUED BY AMERICAN INTERNATIONAL ACADEMY OF HIGHER EDUCATION AND TRAINING

الموقع الرسمي للمجلة / www.iajphss.us

بسم الله الرحمن الرحيم

رئيس التحرير-.أ.د.نزهة إبراهيم الصبري - نائب رئيس الأكاديمية الأمريكية الدولية للتعليم العالي والتدريب- المملكة المغربية

نائب رئيس التحرير : أ.د. حاتم جاسم الحسون، رئيس الأكاديمية الأمريكية الدولية للتعليم العالي والتدريب.

مدير التحرير- أ.د. هند عباس على الحمادي-أستاذ بقسم اللغة العربية وعلومها-كلية التربية للبنات-جامعة بغداد، جمهورية العراق) مدقق اللغة العربية).

سكرتارية التحرير

1. أ .م.د. محمد حسن أبو رحمة . وزارة التربية – فلسطين .
2. أ.سكينة إبراهيم الصبري - الشؤون الإدارية - الأكاديمية الأمريكية الدولية للتعليم العالي والتدريب.

أعضاء هيئة التحرير

1. أ.م.د.حقي إسماعيل إبراهيم ، كلية التربية ،الجامعة المستنصرية ،. جمهورية العراق - المدقق العام.
2. أ.د. خالد ستار القيسي ،عميد كلية الإعلام ، الأكاديمية الأمريكية الدولية للتعليم العالي والتدريب.
3. د. مجدي عبد الله الجايح،كلية اللغات والعلوم الإنسانية ، الأكاديمية الأمريكية الدولية للتعليم العالي والتدريب. (مدقق اللغة الإنكليزية)
4. أ. خالد الأنصاري، كلية علوم التربية،جامعة محمد الخامس ،الرباط، المملكة المغربي. (التنضيد)
5. م.م. محمد تايه محمد بخش - وزارة التربية/ المديرية العامة للتربية في محافظة النجف الاشرف/ العراق. (تصميم).

أعضاء الهيئة العلمية

1. .د. أبكر عبد البنات آدم - مدير جامعة القرآن الكريم وتأصيل العلوم - جمهورية السودان.
2. أ.د. إلهام شهرزاد روابح - كلية الحقوق والعلوم السياسية - جامعة البليدة 2 - الجمهورية الجزائرية.

3. أ.د. آمال العرباوي مهدي - رئيس قسم التربية المقارنة بكلية التربية - جامعة بورسعيد، جمهورية مصر العربية.

4. أ.د. أمل مهدي جبر- رئيس قسم العلوم التربوية والنفسية ـ كلية التربية للبنات ـ جامعة البصرة، جمهورية العراق.

5. أ.د. ناهض فالح سليمان- كلية التربية للعلوم الإنسانية ـ قسم اللغة الإنجليزية ـ جامعة ديالى - جمهورية العراق.

6. أ.د. نبيل محمد صالح العبيدي ـ عميد كلية الدراسات العليا ـ الجامعة اليمنية ـ الجمهورية اليمنية.

7. .أ.د.نزهة إبراهيم الصبري نائب رئيس الأكاديمية الأمريكية الدولية للتعليم العالي والتدريب- المملكة المغربية.

8. أ.د. نصيف جاسم أسود سالم الأحبابي ـ كلية التربية للعلوم الإنسانية ـ قسم الجغرافية ـ جامعة تكريت ـ جمهورية العراق.

9. أ.د. نورة محمد مستغفر ـ أستاذ التعليم العالي مؤهل، المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين، المملكة المغربية.

10. أ.د. هاله خالد نجم- رئيس قسم الترجمة ـ كلية الآداب- جامعة الموصل – جمهورية العراق.

11. أ.د. وسن عبد المنعم ياسين- أستاذ الأدب العربي – كلية التربية للعلوم الإنسانية ـ جامعة ديالى ـ جمهورية العراق

12. أ.د. محمد نبهان ابراهيم رحيم الهيتي – علوم اسلامية – جامعة الانبار – العراق

13. أ.د. إيمان عباس على حسن الخفاف- عميد كلية التربية الأساسية ـ الجامعة المستنصرية ، جمهورية العراق.

14. أ.د. برزان ميسر حامد أحمد الحميد ـ كلية التربية للعلوم الإنسانية- جامعة الموصل - جمهورية العراق.

15. أ.د. تارا عمر أحمد- كلية العلوم السياسية ـ جامعة السليمانية ـ جمهورية العراق

16. أ.د.تحرير علي حسين علوان – كلية الفنون الجميلة – جامعة البصرة – جمهورية العراق.

17. أ.د. حسين عبد الكريم أبو ليله ـ وزارة التربية والتعليم ـ فلسطين.

18. أ.د. خليفة صحراوي ـ رئيس قسم اللغة العربية وآدابها ـ كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية ـ جامعة باجي مختار عنابة ـ الجمهورية الجزائرية.

19. أ.د. داود مراد حسين الداودي ـ دكتوراه العلوم السياسية ـ مدير وحدة البحوث والدراسات ـ جامعة القادسية ـ كلية القانون ـ جمهورية العراق.

20. أ.د. راشد صبري محمود القصبي- أستاذ التخطيط التربوي واقتصاديات التعليم بكلية التربية ـ جامعة بورسعيد ـ جمهورية مصر العربية.

21. أ.د.صفاء محمد هادي - الجامعة التقنية الجنوبية - الكلية التقنية الإدارية – البصره الاختصاص العام دكتوراه ادارة الأعمال.

22. أ.د. سندس عزيز فارس الفارس- خبير تربوي- عميد كلية الدراسات العليا والبحث العلمي في الاكاديمية الأمريكية ـ جمهورية العراق.

23. أ.د.عدنان فرحان الجوراني ـ أستاذ الاقتصاد ـ جامعة البصرة ـ جمهورية العراق.

24. أ.د. غادة غازي عبد المجيد- أستاذ في كلية التربية للعلوم الإنسانية – جامعة ديالى ـ جمهورية العراق.

25. أ.د. ماجدولين محمد النهيبي- كلية علوم التربية ـ جامعة محمد الخامس ـ الرباط، المملكة المغربية.

26. أ.د. ماهر إسماعيل صبري محمد يوسف- أستاذ ورئيس قسم المناهج وطرق التدريس وتكنولوجيا التعليم ، رئيس رابطة التربويين العرب ـ كلية التربية ـ جامعة بنها ـ جمهورية مصر العربية.

27. أ.د. ماهر مبدر عبد الكريم العباسي ـ نائب عميد كلية التربية للعلوم الإنسانية ـ جامعة ديالى ـ جمهورية العراق.

28. أ.م.د. محمد ماهر محمود الحنفي ـ رئيس قسم أصول التربية ـ كلية التربية ـ جامعة بور سعيد ـ جمهورية مصر العربية.

29. أ.م.د.عبد الباقي سالم – تدريسي في كلية التربية البدنية وعلوم الرياضة – جامعة بابل- جمهورية العراق

30. أ.م.د.آوان عبد الله محمود الفيضي ـ دكتوراه قانون خاص ـ كلية الحقوق ـ جامعة الموصل ـ جمهورية العراق

أعضاء الهيئة الاستشارية

1. أ.م.د.آرام نامق توفيق - كلية العلوم - جامعة السليمانية - جمهورية العراق.
2. م. د. بلال حميد داوود- أستاذ بالمركز الجهوي لمهن التربية والتكوين– مدير المركز المتوسطي للدراسات والأبحاث- المملكة المغربية.
3. د. جميلــة غريّب - قسم اللّغة العربيّة و آدابها - جامعة باجي مختار- عنابة - الجمهورية الجزائرية .
4. أ.د. حورية ومان - أستاذ التاريخ المعاصر - جامعة محمد خيضر- بسكرة الجمهورية الجزائرية.
5. أ.د. خالد عبد القادر التومي- باحث في المركز القومي للبحوث والدراسات العلمية - ليبيا.
6. أ.د. رائد بني ياسين- عميد كلية الأعمال - قسم نظم المعلومات - الجامعة الأردنية- فرع العقبة - المملكة الأردنية الهاشمية .
7. أ.م.د. رشيدة علي الزاوي- أستاذ التعليم العالي - المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين - الرباط - المملكة المغربية.
8. أ. م.د. رضا قجة- علم الاجتماع – كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية – جامعة محمد بوضياف – المسيلة – الجمهورية الجزائرية.
9. د. صفاء محمد هادي هاشم- معاون عميد الشؤون الادارية والطلبة - كلية التقنية الإدارية - جمهورية العراق.
10. أ.د. كامل علي الويبة- رئيس جامعة بنغازي الحديثة – ليبيا .
11. أ.د. علي سموم الفرطوسي - كلية التربية الأساسية - الجامعة المستنتصرية - جمهورية العراق.
12. د. حدة قرقور - كلية الحقوق - جامعة محمد بوضياف - المسيلة - الجمهورية الجزائرية.
13. أ.د. مازن خلف ناصر- كلية القانون - جامعة المستنصرية - جمهورية العراق .
14. د. محمد عيد السريحي - مستشار وعضو مؤسس لجمعية البيئة السعودية - المملكة العربية السعودية.
15. أ.م.د. محمد عبدالفتاح زهرى- رئيس قسم الدراسات الفندقية- كلية السياحة والفنادق – جامعة المنصورة- جمهورية مصر العربية.
16. م.د. محمد مولود امنكور - كلية العلوم الإدارية والمالية والاقتصادية - الأكاديمية الأمريكية الدولية للتعليم العالي والتدريب.
17. م.د.مروة إبراهيم زيد التميمي - كلية الكنوز - الجامعة الأهلية - جمهورية العراق .

18. أ.م.د. هلال قاسم أحمد المريسي ـ عميد الشؤون الأكاديمية الأميريكية للتعليم العالي والتدريب ـ جامعة العلوم الحديثة ـ الجمهورية اليمنية.
19. أ.د. نادية حسين العفون، كلية التربية للعلوم الصرفة- ابن الهيثم- جامعة بغداد، الجمهورية العراقية.

مقال العدد

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ، الحمدّ لله على فضله ونعمته ، والصلاة والسلام على رسوله الكريم وآله ، أمّا بعد

يسرّنا أن نقدم لكم العدد 22 ج2 من المجلة الأمريكية الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، الذي يضم مجموعة من البحوث العلمية المتميزة التي شارك بها باحثون من مختلف دول العالم. يشتمل هذا العدد على أعمال بحثية مقدمة في المؤتمر العلمي الدولي الثامن عشر، بالإضافة إلى مجموعة من الدراسات التي جاءت خارج نطاق المؤتمر، مما يعكس تنوعًا علميًا وثراءً في المواضيع المطروحة.

لذ دأبت هيئة التحرير على تطبيق معايير التقييم العلمية شأنها بذلك شأن المجلات الرصينة المثيلة في حقل التخصص والنشر العالمي ، فعرضت البحوث على محكمين لهم مكانتهم العلمية في فضائهم العلمي ، ويعودون لجنسيات مختلفة ، ومن جامعات متباينة ، منها الجامعات الحكومية التي ترجع بمرجعيتها إلى بلدان العالم المختلفة ، فضلا عن الاستعانة بخبراء من جامعات خاصة اثبتوا بشكل علمي أنهم أهل للتحكيم واطلاق الحكم على علمية البحث المقدم للمجلة ، وصلاحيته للنشر.

حرصت هيئة التحرير على عرض البحث المقدم من لدن كاتب البحث على محكمين اثنين ، وتقديمه لهما ، بتوقيتات زمنية محددة ، فأن اتفق المحكمان على صلاحية البحث ، تم تحويله إلى مرحلة التنضيد والنشر ، بعد التأكد من دقة تطبيق تعليمات النشر الخاصة بالمجلة . وإن اختلف المحكمان في التقييم المطلق على البحث المقدم ، حول البحث لمحكم ثالث ، فأن قبله ، تم تحويله للمرحلة الثانية التنضيد والنشر ، وإن رفضه ، عندئذ يرفع البحث من قائمة البحوث المعدة للنشر.

لم يختلف منهج هيئة التحرير في آلية قبول البحوث ، وعدّها للنشر عن غيرها من المجلات العلمية ؛ لأن الرصانة العلمية هو هدفها الذي تسعى للوصول إليه ، واعتمدت نظاما دقيقا في استقبال البحوث ، وتقديمها للمقومين ، واشعار الباحثين بقبول النشر ، وفقا لأمر إداري يصدر عن المجلة ، يعد مستندا في صحة نشر البحث في المجلة ، مع تثبيت العدد الذي نشر فيه مذيلا بإمضاء رئيس التحرير.

احتوى هذا العدد في طياته مجموعة من البحوث ، والتي تحمل موضوعات متنوعة ، ذات الطابع الإنساني والاجتماعي ، ضمن تخصص المجلة ، وكل الأفكار التي طرحت تحمل الرؤى العلمية وأبعادها ، والنظرية التي يؤمن بها أصحاب تلك الأفكار ، لذلك كانت المجلة دقيقة ؛ لأجل عرض تلك الأفكار من دون التدخل فيها ، مع متابعة كونها لا تؤدي إلى خلق الفوضى العلمية ، أو تحريض للعنف ، أو للتطرف العلمي والمجتمعي.

نحن فخورون أيضًا أن هذا العدد يصادف حدثًا مميزًا في مسيرة المجلة، حيث تم اعتمادنا من قبل المكتبة الوطنية المغربية للحصول على الاعتماد القانوني، ومنحنها التسلسل الرقمي الدولي (ISSN) للنسخة الإلكترونية وأيضًا للنسخة الورقية. هذا الإنجاز يعكس التزامنا بتقديم محتوى علمي رصين ومتنوع، ويسهم في تعزيز مكانة المجلة كمصدر مرجعي معترف به عالميًا.

28/02/2025 الرباط ـ المملكة المغربية هيئة تحرير المجلة

الملاحظة القانونية

البحوث المنشورة في المجلة لا تعبر عن وجهة نظر المجلة ، بل عن رأي كاتبها

النظم السياسية في عصر الذكاء الاصطناعي : تحديات وفرص التكامل المعرفي

م.م. فرح كريم ماذي

جامعة النهرين / كلية الحقوق - العراق

farah.karim@nahrainuniv.edu.iq

009647707219168

الملخص

تُعد التحولات الاجتماعية والتكنولوجية التي حدثت في طبيعة الحكم والادارة من اهم التحديات التي تواجهها النظم السياسية في عصر الذكاء الاصطناعي.

ان للذكاء الاصطناعي دور في تقديم سياسات ذات فعالية وكفاءة من خلال اتخاذه للقرارات السياسية وتحسينها وتوفير حلول من خلال اعتماده على معلومات دقيقة وتحليله للبيانات الضخمة، ومن خلال استخدام الذكاء الاصطناعي في الدول القوية تعزز السلطة المركزية بينما نلاحظ هناك تعميق الفجوة بين الدول المتقدمة والدول النامية.

ولكثرة استخدام هذه التقنية في الحروب العسكرية وسياستها وتأثيرها الايجابي والسلبي على الرأي العام والديمقراطية ، فلابد من اخضاع الذكاء الاصطناعي الى الرقابة على استخدامه من خلال تطوير اليات الحوكمة العالمية لكي تحكم استخدام الذكاء الاصطناعي بطريقة نزيهة ومفهومة .

ويتناول هذا البحث تأثير الذكاء الاصطناعي على النظم السياسية، موضحاً التحديات التي قد تنشأ نتيجة دمج هذه التقنية في عملية صنع القرار السياسي، بالإضافة إلى الفرص التي يمكن أن تتيحها لتحسين فعالية وشفافية السياسات العامة.

الكلمات المفتاحية: (النظم السياسية ، الذكاء الاصطناعي ، التكامل المعرفي ، تحديات الذكاء الاصطناعي ، فرص الذكاء الاصطناعي)

Political Systems in the Era of Artificial Intelligence: Challenges and Opportunities for Knowledge Integration.

Assistant Lecturer: Farah Karim Madhi

Al-Nahrain University/ College of Law

Abstract

The social and technological transformations that have occurred like governance and administration are among the most significant challenges facing political systems in the age of artificial intelligence. Artificial intelligence plays a role in providing effective and efficient policies through its ability to make and improve political decisions and offer solutions based on accurate information and big data analysis. The use of artificial intelligence in powerful countries strengthens central authority, while we observe a deepening gap between developed and developing countries.

Due to the widespread use of this technology in military wars and its impact on public opinion and democracy, both positive and negative, it is essential to subject artificial intelligence to oversight in its use by developing global governance mechanisms to regulate the use of artificial intelligence fairly and understandably. This research addresses the impact of artificial intelligence on political systems, highlighting the challenges that may arise from integrating this technology into the political decision-making process, as well as the opportunities it may provide to enhance the effectiveness and transparency of public policies.

Key Words:

(Political systems, Artificial intelligence, Cognitive integration, Challenges of artificial intelligence, Opportunities of artificial intelligence

المقدمة

يشهد العالم في عصر الذكاء الاصطناعي تغييرات كبيرة في مجالات مختلفة، بما في ذلك الأنظمة السياسية. فان التقدم السريع في تقنيات الذكاء الاصطناعي يفتح أمام الحكومات والهيئات فرصًا جديدة من اجل تحسين اتخاذ القرارات ، وتعزيز التنمية المستدامة ، وتسهيل إدارة الأمور العامة. ومع ذلك يأتي هذا التقدم التكنولوجي مع تحديات عديدة تستوجب إعادة التفكير في الطرق السياسية التقليدية . اذ تواجه الأنظمة السياسية اليوم تهديدات تتعلق بالخصوصية والأمن السيبراني، بالإضافة إلى قضايا العدالة في توزيع الفوائد الناتجة عن الذكاء الاصطناعي.

وفي هذا السياق، يظهر مفهوم "التكامل المعرفي" كفرصة رئيسية لتحسين قدرة الأنظمة السياسية على التكيف مع التغيرات التكنولوجية. يشمل التكامل المعرفي استخدام الذكاء الاصطناعي لتحليل البيانات الكبيرة، وتعزيز مشاركة المجتمع، وإقامة نظام سياسي أكثر مرونة وشفافية. لكن هذا التكامل يواجه أيضًا صعوبات، مثل تأثير الذكاء الاصطناعي على الديمقراطية، والحاجة إلى تنظيم استخدام هذه التقنيات بما يتماشى مع القيم الإنسانية والمبادئ الأخلاقية.

أهمية البحث : المساهمة في فهم التحولات التكنولوجية: يعتبر الذكاء الاصطناعي من أبرز التقنيات التي ستؤثر في شكل النظم السياسية على مستوى العالم، لذلك فإن فهم آثاره ضروري لصناع القرار والمختصين في العلوم السياسية.

فتح أفق للتنمية السياسية: سيوفر البحث رؤى حول كيفية الاستفادة من الذكاء الاصطناعي لتحسين الأداء السياسي والإداري، وهو ما يساهم في تطوير السياسات العامة.

إمكانية وضع سياسات جديدة: يساعد البحث في تحديد فرص توظيف الذكاء الاصطناعي في تحسين الشفافية والمساءلة داخل الحكومات، فضلاً عن التعامل مع تحديات مثل الفساد وفقدان الوظائف بسبب الأتمتة.

مواكبة التحولات المستقبلية: من خلال تقديم توصيات حول كيفية التعامل مع الذكاء الاصطناعي، يسهم البحث في تحضير النظم السياسية للتعامل مع التغيرات المستقبلية في المجتمع والسياسة.

إشكالية البحث: كيف يمكن للنظم السياسية التعامل مع التحديات التي يطرحها الذكاء الاصطناعي، مثل تهديدات الأمن السيبراني وفقدان الخصوصية، في حين الاستفادة من الفرص التي يوفرها هذا المجال لتطوير اتخاذ القرارات، تعزيز الشفافية، وتقليل الفساد؟ وكيف يمكن تكامل المعرفة بين السياسات العامة والتكنولوجيا لضمان مستقبل سياسي أكثر كفاءة ومستدام؟

فرضية البحث: في عصر الذكاء الاصطناعي، تواجه النظم السياسية تحديات متعددة تتعلق بالأمن، الخصوصية، الهيمنة السياسية، والبطالة التكنولوجية، بينما توفر هذه التقنيات فرصًا لتحسين اتخاذ القرارات السياسية، تعزيز الشفافية، والحد من الفساد. يمكن للتكامل المعرفي بين الذكاء الاصطناعي والنظم السياسية أن يؤدي إلى تحسين فعالية الحكومات، ولكن يتطلب ذلك تكاملًا فعالًا بين التكنولوجيا، القيم الأخلاقية، والإطار القانوني.

منهج البحث: سيتم في هذا البحث استخدام المنهج الوصفي التحليلي لدراسة التحديات والفرص التي يواجهها الذكاء الاصطناعي في النظم السياسية. سيتم تحليل البيانات والمعلومات المتاحة من خلال دراسات حالة وتجارب دولية..

هيكلية البحث : لقد قسمنا هذا البحث الى ثلاث مطالب بالاضافة الى المقدمة والخاتمة في المطلب الاول ناقشنا اطار مفاهيمي حول الذكاء الاصطناعي والنظم السياسية والتكامل المعرفي ، بينما في المطلب الثاني تطرقنا الى التحديات التي يواجهها النظام السياسي في عصر الذكاء الاصطناعي، وتحدثنا بالمطلب الثالث فرص التكامل المعرفي بين الذكاء الاصطناعي والنظم السياسية.

المبحث الاول: الاطار النظري للذكاء الاصطناعي والنظم السياسية والتكامل المعرفي

ان الإطار النظري للعلاقة بين الذكاء الاصطناعي والنظم السياسية والتكامل المعرفي يتناول دور التقنيات الذكية في صنع القرار السياسي، وتحليل البيانات الضخمة، وتعزيز الحوكمة الرشيدة. كما يسهم التكامل المعرفي بين المجالات المختلفة في تحسين فهم الظواهر السياسية، مما يؤدي إلى تطوير سياسات أكثر استجابة وفعالية.

المطلب الأول : مفهوم الذكاء الاصطناعي وانواعه

اولاً: مفهوم الذكاء الاصطناعي

لقد عرف جون مكارثي الذكاء الاصطناعي بأنه "العلم الذي يهدف إلى جعل الآلات تُحاكي القدرات العقلية البشرية مثل التعلم والتفكير وحل المشكلات" (دهشان، 2022).

اما ستيوارت راسل وبيتر نورفيغ عرفه بـــــــ " دراسة وتصميم الأنظمة التي يمكنها القيام بمهمات تتطلب الذكاء البشري، مثل الفهم، التفسير، اتخاذ القرارات، والتعلم من التجارب" (راسل، 2022).

بينما مؤسسة الذكاء الاصطناعي البريطانية عرفته بأنه " مجموعة من الأنظمة والبرمجيات التي تهدف إلى محاكاة الأنشطة البشرية الذكية مثل الإدراك، اتخاذ القرارات، والتفاعل مع البيئة" (استراتيجية الذكاء الاصطناعي الوطنية، 2021).

فيما عرفه معهد ماساتشوسش للتكنولوجيا بـــــ" هو مجال من مجالات علوم الكمبيوتر يركز على تطوير الأنظمة التي تستطيع أداء المهام التي تتطلب عادةً القدرة البشرية مثل التعلم من البيانات، التفاعل مع البيئة، واتخاذ القرارات" (محمد، 2023).

ومن خلال ما تم ذكره يتضح لنا ان هذه التعريفات تمثل مجموعة من التعريفات التي تركز على التطبيقات المتقدمة للمجال.

ثانياً: انواع الذكاء الاصطناعي

يمكن تقسيم الذكاء الاصطناعي بناءً على التصنيفات المتبعة في الأدبيات الأكاديمية ومن ابرزها:

1- "الذكاء الاصطناعي الضيق (Narrow AI): ويُعد هذا النوع الأكثر شيوعًا في الوقت الحالي، وكذلك يسمى بالذكاء الاصطناعي المحدود، اذ تكون مهامه محددة جدًا كالتعرف على الصور، الترجمة الآلية، أو التشخيص الطبي". ومن امثلته المساعدات الصوتية "أليكسا"، نظم التوصية في منصات"أمازون" (منصور، 2024).

2- "الذكاء الاصطناعي العام (General AI) أو الذكاء الاصطناعي القوي: ويتميز بقدرته على أداء أي مهمة عقلية بشرية بشكل مشابه للإنسان، من خلال قدرته على التفكير المجرد، والتعلم

من التجارب الجديدة، وايضاً حله للمشكلات في سياقات متنوعةTD ، لم يتم تطويره ، وما يزال في مرحلة البحث والتطوير في الوقت الحالي " (جاكولا، 2024).

3- "الذكاء الاصطناعي الفائق (Superintelligent AI): تتميز قدرته على تجاوز الذكاء البشري أي بقدرته الفكرية قد تكون غير قابلة لمقارنتها مع البشر في كافة المجالات كاتخاذ القرارات وايضاً حل المشكلات والإبداع ،ويُعد هذا النوع بأنه مجرد مفهوم مستقبلي وموضوع للبحث والنقاش حول المخاطر المحتملة المرتبطة به" (منصور، 2024).

4- "الذكاء الاصطناعي التفاعلي: (Reactive AI): يقوم على اساس استجابة للمواقف الراهنة ، اذ يعتمد على المدخلات الحالية ، لانه لايعتمد على التجارب السابقة او ذاكرة طويلة ، كبرامج الألعاب اذ تعتمد ردودها على تصرفات اللاعبين، ومثالا على ذلك برنامج "ديب بلو " عندما لعب الشطرنج ضد البطل العالمي غاري كاسباروف" (جاكولا، 2024).

5- "الذكاء الاصطناعي القائم على الذاكرة (Limited Memory AI): يتميز بقدرته على التعلم من التجارب والخبرات السابقة من اجل تخزينها لفترة محدودة من اجل استخدامها لاحقًا لغرض تحسين الأداء في المهام المستقبلية. ومثال على ذلك السيارات ذاتية القيادة التي اذ يتم استخدام الذاكرة لتحليل البيانات الحركية والمواقف المختلفة على الطريق" (منصور، 2024).

6- "الذكاء الاصطناعي القائم على نظرية العقل (Theory of Mind AI): يعتمد هذا النوع على فرضية أن الآلات يمكنها تحليل وفهم الحالات العقلية والعاطفية للبشر الآخرين كالاعتقادات والتوقعات والنوايا ولا زال حتى الان في مرحلة البحث ولم يتم تطويره بشكل عملي ".

7- "الذكاء الاصطناعي القائم على الوعي الذاتي (Self-aware AI): اذ يتسم بقدرته على الوعي الذاتي ويشعر بوجوده ، ويُعد أعلى مرحلة يمكن الوصول إليها من الذكاء الاصطناعي، اذ يصبح نظام "واعياً" بذاته وبالبيئة المحيطة به".وان هذا النوع نظرية بحتة ولم يتم تحقيقه بعد ،اذ يعد موضوعًا مثيرًا للجدل في مجالات فلسفية وأخلاقية" (جاكولا، 2024).

ولا بد من الاشارة الى تصنيف اخر للذكاء الاصطناعي يعتمد على التقنيات المستخدمة ، اذ يقسم على كالاتي :

1- "الذكاء الاصطناعي القائم على التعلم الآلي (Machine Learning AI): اذ يعتمد على الخوارزميات التي تتعلم من البيانات لتتخذ قرارات وتتحسن بمرور الوقت. ويشمل التعلم الإشرافي (Supervised Learning) وغير الإشرافي (Unsupervised Learning) والتعلم المعزز (Reinforcement Learning)." (كالونج، 2024).

2- "الذكاء الاصطناعي القائم على الشبكات العصبية الاصطناعية (Neural Networks AI): وتكون تقنياته مستوحاة من الدماغ البشري و تستخدم شبكات من الخلايا العصبية الاصطناعية لمحاكاة طريقة معالجة المعلومات".

3- "الذكاء الاصطناعي القائم على الخوارزميات (Algorithmic AI): يعتمد في تنفيذ مهامه على استخدام خوارزميات رياضية محددة ، كتحليل البيانات أو اتخاذ القرارات" (كالونج، 2024).

المطلب الثاني : مفهوم النظام السياسي واركانه

اولاً: مفهوم النظام السياسي:

النظام السياسي "هو مجموعة من الهياكل والتنظيمات التي تحدد كيفية اتخاذ القرارات في الدولة، وكيفية توزيع السلطة بين الأفراد والجماعات المختلفة داخل المجتمع. اذ ان تنظيم الحياة السياسية والعلاقات بين مختلف الهيئات الحكومية يتم من خلال النظام السياسي وايضاً تحديد كيفية صنع السياسات العامة وتطبيقها على أرض الواقع" (الخزرجي ث.، 2004).

ويُعتبر النظام السياسي جزءًا مهمًا في دولة ،اذ لايقتصر على تنظيم السلطة ، ولكنه يساعد في الحفاظ على الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي يحدد الطرق التي تتعامل بها الدولة مع التحديات التي تواجهها سواء من الداخل ام من الخارج.

كما يُعد النظام السياسي مهمًا لأنه ينظم سلوك الأفراد والمجموعات في المجتمع لتحقيق العدالة الاجتماعية وحريات الأفراد وضمان حقوق الإنسان وتحقيق التنمية المستدامة، وتضمن الدولة عدم احتكار السلطة من قبل شخص واحد أو مجموعة معينة وحماية المجتمع من الأنظمة الاستبدادية. بالإضافة إلى ذلك يحدد كيفية تعامل الدولة مع القضايا والاجتماعية والاقتصادية ، وكذلك يحدد الأسس التي تُدار من خلالها السياسة العامة (زكار، 2022).

ويجدر الاشاره بانه لا يتكون النظام السياسي من المؤسسات الحكومية فقط ، بل أنه يشمل ايضاً القوانين والدساتير التي من خلال يمكن تحدد كيفية تفاعل الحكومة مع الناس ، وكذلك يحتوي على وسائل الإعلام والبرلمانات والأحزاب السياسية ايضاً، ومن خلال هذه العناصر يمكن ان تساعد في ضمان مشاركة المواطنون في تنظيم العلاقات السياسية واتخاذ القرارات في المجتمع (الخزرجي ث.، 2004).

كذلك يرتبط النظام السياسي ارتباطا كبيراً في كافة جوانب الحياة كالجوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية وله تأثير مباشر على حقوق الأفراد ورفاهيتهم.

ثانياً : اركان النظام السياسي

ان كل نظام سياسي يتكون من مجموعة من الأركان التي تحدد كيفية تفاعل المؤسسات والهياكل السياسية المختلفة. اذ تساهم في تشكيل النظام السياسي وطريقة عملهِ ، وتختلف بأختلاف النظام الذي تعتمد عليه الدولة ، سواء كان هذا النظام ديمقراطيًا، ام جمهوريًا، ام ملكيًا، أو حتى استبداديًا. وسوف نتطرق هما الى الأركان الأساسية التي تشكل النظام السياسي لضمان قدرته وكفاءته على تحقيق أهدافه:

1- **السلطة السياسية : اذ** تُعد أساس النظام السياسي والقوة التي تمنح الحكومة في قدرتها على اتخاذ القرارات وتنفيذ السياسات الدولة. وتختلف السلطة السياسية باختلاف النظام السياسي المعتمد في الدولة ، اذ تتسم الأنظمة الديمقراطية سلطتها من الشعب عن طريق الانتخابات حرة ونزيهة وعادلة، اما في الأنظمة الاستبدادية اذ تتركز السلطة بيد الحاكم أو تقتصر على مجموعة صغيرة من الناس. وتُوزع السلطة بين ثلاثة فروع رئيسية يلعب كل فرع دورًا محددًا في العملية السياسية (الشمري، 2022) وهي :_

أ- السلطة التنفيذية: والتي تمثل الحكومة أو الرئيس، ويكون دورها تنفيذ القوانين والسياسات.

ب - السلطة التشريعية: التي تمثل البرلمان أو المجلس التشريعي، ويقتصر دورها على صياغة القوانين وتشريعها.

جـ- السلطة القضائية: تمثل المحاكم، وهي المسؤولة عن تطبيق القانون وحل النزاعات بين الأفراد والدولة.

ان تقسيم هذه السلطات يمكن ان يساعد على تحقيق توازن القوى وكذلك منع تركيز السلطة بشكل مفرط في يد جهة واحدة، مما يحمي المجتمع من الاستبداد.

2- **الدستور والقانون : الدستور** هو الوثيقة الرئيسية التي من خلاله يمكن ان تحدد كيفية عمل النظام السياسي في الدولة. ويتضمن المبادئ الأساسية التي تنظم السلطة في البلاد، بالإضافة إلى حقوق الأفراد وحرياتهم الأساسية. كما يحدد صلاحيات الحكومة والهيئات الأخرى. يُعتبر الدستور بمثابة اتفاق بين الدولة والمواطنين، ويوضح حقوق وواجبات كل طرف. في بعض النظم تتميز دستورها مكتوبً بشكل رسمي ويُمكن تعديله بسهولة، بينما في أنظمة أخرى يعتمد دستورها على التقاليد والقوانين غير المكتوبة ويكون غير مكتوب (مؤلفيين، 2014) .

أما القانون يُعد الإطار الذي ينظم حياة الناس في المجتمع. ففي الأنظمة السياسية، يُعد القانون القاعدة التي تُتخذ بناءً عليها القرارات وتُنفذ السياسات، و يتضمن القانون جميع القوانين التي تحدد السلوكيات المقبولة وغير المقبولة، وكذلك يتم بمعاقبة المخالفين ، اذ يُعتبر القانون أساسًا لضمان العدالة والمساواة بين الأفراد في الدولة)سعادي(.

3- **المؤسسات السياسية :** تُعد من العناصر الأساسية التي تشمل مختلف الهيئات الحكومية ، اذ تساعد في إدارة الدولة و تتضمن هذه المؤسسات الحكومة، والبرلمان، والأحزاب السياسية، اضافة الى الأجهزة الرقابية والاجهزة الأمنية ، وايضاً تختلف وظائف هذه المؤسسات حسب النظام السياسي الذي تتبعه الدولة (مؤلفيين، 2014).

4- **المشاركة السياسية :** حيث تُعد جزءًا أساسيًا لضمان شرعية النظام السياسي. تشمل جميع الطرق التي يشارك بها المواطنون في اتخاذ القرارات السياسية، وتتنوع طرق المشاركة كالانتخابات، والاحتجاجات، والأنشطة الحزبية ففي الأنظمة الديمقراطية تسمح المشاركة السياسية للأفراد بانتخاب ممثليهم بانتظام من خلال انتخابات حرة ونزيهة، مما يضمن تمثيل إرادة الشعب في الحكم. كما تشمل المشاركة السياسية الانخراط في الاحتجاجات أو الحملات الاجتماعية، مما يعزز سيادة الشعب (سعادي).

إن توفير الحريات السياسية مثل حرية التعبير، حرية التجمع، وحرية الصحافة، هو أمر مهم لتمكين المشاركة السياسية بشكل فعال. في الأنظمة الاستبدادية، قد يتم قمع هذه المشاركة بشكل كامل، مما يؤدي إلى فقدان شرعية النظام السياسي (الشمري، 2022).

المطلب الثالث : التكامل المعرفي بين الإنسان والتكنولوجيا:

من خلال هذا المطلب يمكن التركيز على عده جوانب اساسية اهمها:

اولا: مفهوم التكامل المعرفي: "ويقصد به دمج المعرفة البشرية مع تقنيات وأدوات التكنولوجيا المتطورة من اجل تحقيق مستوى متقدم في التفكير من خلال الأداء والكفاءة واتخاذ القرارات وحل المشكلات .اذ

يحاول للوصل الى تعزيز قدرات الإنسان بفضل استخدام التكنولوجيا التي توفر تقنيات حديثة لتحليل البيانات والتنبؤ بالاتجاهات وتسوية المشكلات الصعبة بطريقة مبسطة (احمد، 2007) .

ويعرف ايضاً بأنه عملية التفاعل الديناميكي بين الإنسان والأدوات المعرفية. ولا يرتكز فقط على تبادل المعلومات اذ يشمل التفاعل الذكي بين الامكانيات الذهنية للبشر والتقنيات الحديثة التي تتقن الإنسان من أداء وظائف معرفية بصورة أكثر فعالية واتقان" اما من الناحية السياسة اذ يلعب دوراً في تحقيق صنع القرارات السياسية , تحليل البيانات الاجتماعية وتعزيز فعالية الحوكمة .ومع ذلك، يتطلب هذا التكامل الحذر والتوازن، اذ يجب معالجة التحديات المتعلقة بالأمن، الخصوصية، والاعتماد على التكنولوجيا) احمد , 2007).

ثانياً : تحقيق التكامل بين السياسات العامة والتكنولوجيا

ان تحقيق الدمج الفعال للسياسات العامة والتكنولوجيا، ينبغي ان تعمل الحكومات على مستويات عدة اهمها:

1- استثمار في التعليم والتدريب: من الضروري ان تأخذ على عاتقها أهمية بالغة للتعليم التكنولوجي وتدريب الكوادر البشرية التي ستكون قادرة على استخدام التقنيات المتطورة لصنع السياسات. إن بناء مهارات المواطنين والخبراء في مجالات التكنولوجيا سيحفز تصميم سياسات عامة مدروسة ومتوافقة مع المتغيرات التكنولوجية (2022-2029، 2023).

2- تحفيز الابتكار المحلي:يجب على الحكومات دعم الابتكار المحلي في مجال التكنولوجيا بواسطة إنشاء بيئات مناسبة للشركات الناشئة وكذلك تعزيز البحث والتطوير، ويقدم حلولاً مبتكرة لمشاكل السياسات العامة المحلية ويدعم في تعزيز الاستدامة الاقتصادية (2022-2029، 2023).

3- تطوير التشريعات المناسبة: اذ ان الحكومات تقوم بتحديث التشريعات والتنظيمات من اجل مواكبتها للتقدم التكنولوجي. ويتضمن ذلك حماية البيانات الشخصية، والأمن السيبراني، وتعزيز الابتكار، وضمان استخدام التكنولوجيا وفقاً للقيم الاجتماعية والأخلاقية (منصور، 2024).

4- التعاون بين القطاعين العام والخاص: ان مساهمة التعاون بين الحكومات والشركات التكنولوجية في تطوير حلولاً مبتكرة للتحديات العامة. عن طريق شراكات استراتيجية بين القطاعين العام والخاص، وامكانية الحكومات الاستفادة من الخبرات والموارد التقنية المتاحة في القطاع الخاص (احمد، 2007).

لذلك يعد تكامل المعرفة بين السياسات العامة والتكنولوجيا قضية محورية لضمان مستقبل سياسي أكثر كفاءة واستدامة بواسطة تعزيز الابتكار، وتحقيق الشفافية، وتحسين صنع القرار، يمكن للحكومات تحسين الخدمات العامة، وتطوير حلول مبتكرة للتحديات الاجتماعية والاقتصادية، وضمان تحقيق التنمية المستدامة (2022-2029، 2023).

المطلب الرابع : التحول الرقمي في النظم السياسية

أدى التقدم في التكنولوجيا الرقمية إلى تغييرات كبيرة في جميع جوانب الحياة، بما في ذلك المؤسسات السياسية. أصبحت هذه التقنيات محركًا أساسيًا لتحسين الأداء السياسي وتحويل العمليات السياسية إلى

أساليب أكثر شفافية ودقة وفعالية. لا يقتصر تأثير التحول الرقمي على تحسين العمليات الإدارية فحسب، بل يمتد أيضًا إلى كيفية إجراء الانتخابات، وتطوير القوانين، وصنع القرارات السياسية (يوسف ع.، 2024).

حيث تعتبر الانتخابات واحدة من المجالات التي تأثرت بشكل كبير بالتحول الرقمي. فقد غيرت التكنولوجيا الطريقة التي تُدار بها الحملات الانتخابية، بدءًا من كيفية الوصول إلى الناخبين وصولاً إلى صناديق الاقتراع في الماضي، كانت الحملات تعتمد بشكل كبير على اللقاءات المباشرة، والمطبوعات الورقية، ووسائل الإعلام التقليدية، لكن مع ظهور التحول الرقمي، أصبح بإمكان الحملات استخدام منصات التواصل الاجتماعي، والمواقع الإلكترونية، والذكاء الاصطناعي للوصول إلى الناخبين بشكل أكثر فعالية، كما يمكن الآن تحليل سلوك الناخبين باستخدام البيانات الضخمة، مما يساعد في توجيه الحملات الانتخابية وفقًا للاحتياجات والتوجهات التي تم تحديدها من خلال تحليلات دقيقة، بالإضافة إلى ذلك، تتيح التقنيات الحديثة إجراء الانتخابات عن بُعد مما يسهل على المواطنين المشاركة في العملية الانتخابية، ويزيد من الشفافية، ويقلل من فرص التلاعب أو التزوير (مروان، 2014).

أما بالنسبة للتشريعات، فقد تأثرت بشكل ملحوظ أيضًا بالتحول الرقمي. يمكن للمؤسسات السياسية استخدام التقنيات الحديثة لتعزيز فعالية صنع القوانين. تساعد البرمجيات المعتمدة على الذكاء الاصطناعي في تحليل مشاريع القوانين المقترحة وتوقع تأثيراتها المستقبلية على مختلف القطاعات. توفر هذه الأدوات رؤية أوضح لتأثير القوانين على الاقتصاد والمجتمع، مما يساعد المشرعين في اتخاذ قرارات أكثر وعيًا. بالإضافة إلى ذلك، تساهم الأدوات الرقمية في تسريع عملية التشريع من خلال أتمتة بعض المراحل، مثل جمع البيانات، ومتابعة الاقتراحات، وتقدير التأثيرات المحتملة للقرارات التشريعية، مما يوفر الوقت والموارد (مروان، 2014).

فيما يتعلق بمؤسسات اتخاذ القرار، أتاح التحول الرقمي للقيادات السياسية استخدام أدوات متطورة لتحليل البيانات بشكل أدق. تعتبر البيانات الضخمة والذكاء الاصطناعي من الأدوات الأساسية التي تساعد في اتخاذ القرارات داخل المؤسسات السياسية. بفضل أدوات التحليل التنبؤي، تستطيع الحكومات دراسة الاتجاهات المستقبلية وتوقع التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. على سبيل المثال، يمكن استخدام الذكاء الاصطناعي لتحليل بيانات الناخبين وتوقع نتائج الانتخابات، بالإضافة إلى دراسة ردود فعل الجمهور على سياسات معينة لتحديد مدى قبولها أو رفضها)حمدي(2022 ,.

كذلك يساعد الذكاء الاصطناعي في تحويل الأنظمة السياسية إلى أنظمة ذكية وتفاعلية تعتمد على الذكاء الاصطناعي، وامكانيتها التفاعل مباشرة مع المواطنين، وتقديم خدمات حكومية مخصصة، وتحسين كفاءة الخدمات العامة. ومثالا على ذلك يمكن استخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي لتحليل تفاعلات الناس على وسائل التواصل الاجتماعي وتوجيه السياسات الحكومية بناءً على ذلك. كما تسهم الأنظمة الذكية في تحسين التواصل بين الحكومة والمواطنين، مما يسهل اتخاذ قرارات مناسبة تلبي احتياجات الشعب (حمدي، 2022).

و يمكن للذكاء الاصطناعي أيضًا تعزيز الشفافية والمساءلة في العمليات السياسية. من خلال استخدام تقنيات تحليل البيانات، تستطيع الحكومات مراقبة تطبيق السياسات والقوانين بشكل أدق وأكثر فعالية. كما يساعد الذكاء الاصطناعي في تقديم تقارير دقيقة حول سير العمليات السياسية المختلفة، مما يمنح المواطنين القدرة على متابعة قرارات الحكومات والمطالبة بمزيد من الشفافية والمساءلة.

حيث تساعد تقنيات الذكاء الاصطناعي في تحسين الرقابة السياسية من خلال تقديم تحليلات دقيقة حول الأداء. على سبيل المثال، يمكن استخدام الذكاء الاصطناعي لتحديد المناطق التي تحتاج إلى تدخل حكومي سريع عن طريق تحليل بيانات اجتماعية أو اقتصادية. كما يمكن لهذه التقنيات قياس ردود فعل الناس تجاه السياسات الحكومية وتوجيه المسؤولين لاتخاذ قرارات أفضل تتماشى مع احتياجات المواطنين ، أيضًا يعزز التحول الرقمي قدرة الحكومات على الاستجابة السريعة للأزمات والتحديات غير المتوقعة. في حالات الطوارئ، يمكن للذكاء الاصطناعي أن يساعد في تحديد أولويات تخصيص الموارد من خلال تحليل البيانات في الوقت الفعلي وهذا يسمح للحكومات بتحسين استجابتها للأزمات بشكل أسرع وأكثر دقة (حمدي، 2022).

من جانب اخر، يمكن أن يزيد التحول الرقمي من ديمقراطية العمليات السياسية من خلال استخدام المنصات الرقمية وأدوات الذكاء الاصطناعي، يمكن للمواطنين أن يؤثروا بشكل أكبر في صنع القرار، تساعد أدوات المشاركة الرقمية في إشراك عدد أكبر من الناس في النقاشات السياسية واتخاذ القرارات. يمكن للذكاء الاصطناعي تحليل ردود الفعل والتعليقات التي يحصل عليها المسؤولون من المواطنين، مما يساعد في تعديل السياسات لتلبية مصلحة المجتمع (السوبيني، 2024).

المبحث الثاني: التحديات التي يواجهها النظام السياسي في عصر الذكاء الاصطناعي

يواجه النظام السياسي في عصر الذكاء الاصطناعي تحديات متعددة، أبرزها تأثير الأتمتة على سوق العمل، وانتشار المعلومات المضللة عبر الخوارزميات، وتهديدات الأمن السيبراني. كما تثير تقنيات الذكاء الاصطناعي مخاوف بشأن الخصوصية والرقابة، مما يستدعي تطوير أطر قانونية وأخلاقية لضبط استخدامها في المجال السياسي.

المطلب الأول: القضايا القانونية والتنظيمية المرتبطة باستخدام الذكاء الاصطناعي في السياسة

ان القضايا القانونية والتنظيمية المرتبطة باستخدام الذكاء الاصطناعي في السياسة تواجه تحديات معقدة تحتاج إلى معالجة دقيقة ، حيث يوفر الذكاء الاصطناعي فرصًا كبيرة لتحسين الكفاءة وزيادة الشفافية في السياسة، لكن يثير أيضًا العديد من المشكلات القانونية التي تتطلب حلولًا فعّالة لضمان استخدامه بشكل عادل وآمن. تشمل هذه المشكلات حقوق الخصوصية، الشفافية في استخدام الخوارزميات، المسؤولية القانونية عن القرارات التي تتخذها الأنظمة الذكية، بالإضافة إلى قضايا تتعلق بمساواة فرص المشاركة في العملية السياسية.

إذ تُعتبر حماية خصوصية الأفراد من القضايا الأساسية في هذا المجال، خصوصًا عند استخدام الذكاء الاصطناعي لتحليل بيانات الناخبين والمواطنين. تتعامل الخوارزميات مع كميات كبيرة من البيانات حول الأفراد، مما يطرح تساؤلات حول كيفية حماية الخصوصية وسط هذا التدفق الهائل من المعلومات الشخصية. إذا لم تكن هناك آليات حماية فعّالة، فقد يتم استخدام هذه البيانات بشكل غير أخلاقي أو تسريبها لأطراف غير مخولة، مما يضر بالأفراد ويؤثر سلبًا على مصداقية العملية السياسية. لذا، من الضروري وضع قوانين صارمة لتنظيم كيفية جمع البيانات الشخصية، مع ضمان الشفافية في استخدامها واحترام حق الأفراد في الخصوصية (كالونج، 2024).

و تعتبر الشفافية من القضايا القانونية الهامة التي لابد الانتباه لها عند استخدام الذكاء الاصطناعي في السياسة. تعتمد العديد من الأنظمة السياسية على خوارزميات متطورة لتوجيه السياسات، اتخاذ قرارات

الانتخابات، أو حتى تحديد أولويات القوانين. لكن، عندما تعتمد القرارات السياسية على أنظمة ذكية، قد يصبح من الصعب معرفة كيف تم اتخاذ هذه القرارات. في بعض الأحيان، لا يستطيع المواطنون أو حتى المسؤولون فهم كيفية وصول النظام إلى هذه النتائج، مما يقلل من الشفافية ويضعف ثقة الناس في الأنظمة السياسية. لذلك، من الضروري وضع قواعد تنظم كيفية عمل الخوارزميات المستخدمة في السياسة، بحيث تكون واضحة وقابلة للفهم من قبل جميع المعنيين (الحسيني، 2-23).

ان مسؤولية اتخاذ القرار في سياق الذكاء الاصطناعي تثير تحديات قانونية مهمة. إذا حدث خطأ أو تلاعب في نتائج الانتخابات، أو تم اتخاذ قرار تشريعي بناءً على تحليل خاطئ من النظام، لابد تحديد من يتحمل المسؤولية القانونية. هل هي الشركة التي طورت الخوارزمية، أم الحكومة التي اعتمدت عليها، أم المطورون الذين قاموا بتدريب النظام؟ عدم وجود إطار قانوني واضح في هذا المجال قد يؤدي إلى توجيه اللوم إلى أشخاص غير مسؤولين أو إغفال المسؤولية عن المعنيين. لذلك، هناك حاجة ملحة لوضع قوانين تحدد المسؤوليات بوضوح عند استخدام الذكاء الاصطناعي، وتضمن المساءلة القانونية في حالة حدوث أي أخطاء أو تجاوزات.

كذلك هنالك قضية مهمة أخرى تتعلق بالذكاء الاصطناعي في السياسة هي تأثيره على الديمقراطية. حيث تزداد استخدام هذه التقنية في الحملات الانتخابية، حيث يتم تحليل بيانات الناخبين بشكل دقيق للتأثير على اختياراتهم. هذا يسمح للمرشحين بإرسال رسائل انتخابية مخصصة تستهدف مجموعات معينة من الناس بناءً على ميولهم السياسية أو الاجتماعية. إذا لم يتم تنظيم هذه التقنيات بشكل جيد، فقد تعزز الانقسامات الاجتماعية أو تقلل من تنوع الخيارات السياسية المتاحة، وهذا يتعارض مع المبادئ الديمقراطية التي تعتمد على المشاركة العادلة والمساواة. لذلك، من المهم وضع قوانين تحد من استخدام الذكاء الاصطناعي بطريقة قد تضر بتعددية الانتخابات أو تسمح بنقل رسائل سياسية بشكل غير شفاف أو غير عادل.

اما على المستوى التنظيمي، من الضروري أن يتم إنشاء أطر قانونية وتنظيمية شاملة لتنظيم استخدام الذكاء الاصطناعي في المجالات السياسية.و عدم وجود تنسيق بين الحكومات على المستويين الوطني والدولي يجعل معالجة قضايا الذكاء الاصطناعي أكثر تعقيدًا، خاصةً مع انتشار الأنظمة الذكية عبر الحدود. على سبيل المثال، قد تؤثر السياسات المعتمدة على الذكاء الاصطناعي في دولة معينة على الحقوق السياسية لمواطنين في دول أخرى. وهذا يوضح أهمية التنسيق بين الدول لوضع معايير دولية لاستخدام الذكاء الاصطناعي في السياسة، لضمان استخدامه بشكل عادل وآمن، مع حماية حقوق الأفراد ، وفي هذا الإطار يمكن أن تتضمن القوانين المقترحة مجموعة من المبادئ الأساسية مثل حماية البيانات الشخصية، ضمان الشفافية في الخوارزميات، والتأكد من المساواة في المشاركة السياسية. كما لابد أن تتضمن الأنظمة القانونية آليات لمراقبة وتقييم استخدام الذكاء الاصطناعي في السياسة بشكل مستمر، مما يسمح بالتدخل عند حدوث أي انتهاكات أو تجاوزات (منصور، 2024).

المطلب الثاني: تهديدات الديمقراطية وحرية الرأي في ظل الذكاء الاصطناعي

أن استخدام الذكاء الاصطناعي في السياسة يتماشى مع قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان. هذا يعني أنه لابد من ضمان أن أي قرار يتخذ باستخدام الذكاء الاصطناعي يحترم حقوق المواطنين في المشاركة العادلة في العمليات السياسية. كما لابد أن تكون الأنظمة السياسية التي تعتمد على الذكاء الاصطناعي قادرة على التفاعل بمرونة مع المجتمع، لتلبية احتياجات المواطنين وتعزيز مصداقية النظام السياسي بشكل عام.

وتتطلب التحديات القانونية والتنظيمية المتعلقة بالذكاء الاصطناعي في السياسة إنشاء أطر قانونية وتنظيمية مرنة تأخذ في الاعتبار الجوانب التقنية والأخلاقية والاجتماعية لهذه التكنولوجيا. ومع زيادة استخدام الذكاء الاصطناعي في العمليات السياسية، يصبح من الضروري أن تتبنى الحكومات سياسات واضحة لضمان أن هذه التكنولوجيا تخدم الصالح العام ولا تضر بالقيم الديمقراطية (العيساوي، 2024).

كذلك يؤثر الذكاء الاصطناعي على العمليات الانتخابية بطريقة تثير قضايا قانونية وأخلاقية معقدة بسبب استخدام هذه التقنيات الحديثة في التواصل مع الجمهور. على الرغم من الفوائد التي يقدمها الذكاء الاصطناعي لتحسين فعالية الحملات الانتخابية، إلا أن هناك مخاوف مشروعة بشأن إمكانية التلاعب بالناخبين، مما يهدد نزاهة العملية الديمقراطية. تعتمد تقنيات الذكاء الاصطناعي على تحليل كميات كبيرة من البيانات الشخصية والاجتماعية لتوجيه رسائل سياسية مخصصة، مما يزيد من كفاءة الحملات الانتخابية، ولكنه يعرض الديمقراطية لمخاطر عديدة.

و من أبرز التأثيرات السلبية لهذه التقنيات قدرتها على تحليل بيانات الناخبين بشكل دقيق، مما يسمح للقائمين على الحملات الانتخابية بتصميم رسائل دعائية موجهة بعناية. من خلال جمع البيانات الشخصية وسلوكيات الأفراد، يمكن للذكاء الاصطناعي تقديم محتوى سياسي يركز على اهتمامات معينة في مناطق محددة أو فئات اجتماعية معينة. هذه الاستراتيجية تستفيد من قوة الأدوات الرقمية لتوجيه الفكر السياسي بطريقة غير شاملة، مما يؤدي إلى انقسام اجتماعي ويعزز الانتماءات الضيقة. وبالتالي، تنتج هذه الممارسات نوعًا من الاستقطاب الاجتماعي والسياسي الذي يتعارض مع مبدأ الحياد الانتخابي والتمثيل المتوازن، ويعيق التنوع في التفاعل الديمقراطي.

وان واحدة من أخطر التهديدات التي يشكلها الذكاء الاصطناعي على الديمقراطية هي استخدامه في إنشاء الأخبار الزائفة.حيث تساعد تقنيات مثل إنتاج النصوص والصور والفيديوهات المزيفة (deepfake) في صنع محتوى يبدو حقيقيًا جدًا، مما قد يضلل الجمهور ويؤثر على الرأي العام. يمكن أن تُستخدم هذه التقنيات لنشر الأكاذيب أو التلاعب في الأحداث السياسية، مما يؤثر على قرارات الناخبين. عندما تنتشر هذه الأخبار الزائفة عبر وسائل التواصل الاجتماعي، يصبح من الصعب تصحيح المعلومات الخاطئة قبل أن تؤثر بشكل كبير على الرأي العام. هذه الظاهرة تهدد نزاهة الانتخابات وتضر بمبادئ الديمقراطية التي تعتمد على تدفق المعلومات الصحيحة والشفافة.

اذ يُستخدم الذكاء الاصطناعي في التأثير على الرأي العام من خلال توجيه المعلومات بشكل انتقائي على منصات التواصل الاجتماعي. تعتبر هذه التقنيات أدوات فعالة في إدارة رسائل إعلامية تستهدف تفضيلات الناخبين المحتملين، مما يعزز التلاعب بمشاعرهم وآرائهم حول القضايا السياسية. تساعد الخوارزميات الجهات السياسية على تخصيص الرسائل الانتخابية لتتناسب مع البيانات الخاصة بكل مجموعة من الناخبين، وهذا قد يتضمن تضليلًا مقصودًا أو تقديم معلومات غير صحيحة للتأثير على اختياراتهم. يُعتبر هذا التوجيه الانتقائي تهديدًا لأسس الديمقراطية، لأنه يقلل من تعدد الآراء ويضعف قدرة الناخبين على اتخاذ قرارات سياسية بناءً على معلومات متنوعة ومستقلة (العزيز، 2024).

من جانب آخر ان ابرز القضايا المتعلقة بالذكاء الاصطناعي في السياسة هو المراقبة الاجتماعية والمراقبة الجماعية. اليوم، تُستخدم تقنيات الذكاء الاصطناعي لجمع وتحليل كميات كبيرة من البيانات، مما يسهل مراقبة المواطنين بشكل شامل. من خلال دراسة الأنماط السلوكية والتفاعلات عبر الإنترنت، تستطيع الأنظمة السياسية فهم سلوك الأفراد وميولهم بشكل دقيق. هذا يمكن أن يُستخدم في توجيه القرارات السياسية

أو لتعزيز السيطرة الاجتماعية. يمكن أن تُستغل هذه التقنيات لتطبيق أنظمة رقابة غير مسبوقة، حيث يصبح المواطنون تحت المراقبة المستمرة التي تشمل جميع جوانب حياتهم الرقمية، مما يهدد حقوقهم الأساسية في الخصوصية وحرية التعبير.

كذلك من الممكن أن تؤدي الرقابة الجماعية المدعومة بالذكاء الاصطناعي إلى تقليص الحريات السياسية. مع تزايد قدرة الحكومات على مراقبة الأنشطة الرقمية للأشخاص، يمكن أن تظهر مخاوف من فرض قيود على حرية التعبير أو اتخاذ مواقف سياسية تختلف عن آراء الحكومة. في بعض الأحيان، قد يؤدي هذا إلى ضعف الثقة العامة في المؤسسات الديمقراطية، مما يؤثر سلباً على قدرة الناخبين على اتخاذ قرارات حرة ونزيهة. إذ قد يشعر الأفراد بالخوف من الانتقام أو من ردود الفعل السلبية التي قد تؤثر على حياتهم الشخصية والمهنية إذا اختلفت آراؤهم عن الاتجاه السائد.

المطلب الثالث : تحسين كفاءة الحكومات باستخدام الذكاء الاصطناعي

يعد الذكاء الاصطناعي من التقنيات الحديثة التي تساعد الحكومات على العمل بشكل أفضل من خلال استخدام الذكاء الاصطناعي، وامكانية الحكومات أتمتة المهام اليومية وتحليل كميات كبيرة من البيانات وتقديم خدمات تناسب مع احتياجات المواطنين، كل هذا يساعد في تحسين أداء الحكومات بشكل عام، وسنستعرض أهم أدوات الذكاء الاصطناعي التي تعزز الأداء الحكومي، مع التركيز على كيفية استخدامها في مختلف المجالات الحكومية :

1- تحليل البيانات الكبيرة (Big Data Analytics) : واحدة من أهم استخدامات الذكاء الاصطناعي في الحكومة هي قدرته على تحليل كميات كبيرة من البيانات المجمعة من مصادر حكومية مختلفة، مثل السجلات الصحية، المعلومات الاقتصادية، والاستبيانات الاجتماعية. من خلال تقنيات التعلم الآلي والتحليل التنبؤي يستطيع الذكاء الاصطناعي معالجة هذه البيانات بسرعة وبدقة، مما يساعد في تقديم معلومات دقيقة حول كيفية تحسين السياسات العامة على سبيل المثال يمكن استخدام تحليل البيانات الكبيرة في مجال الصحة للتنبؤ بالأمراض الشائعة ودراسة أنماط انتشارها، مما يتيح للحكومات اتخاذ إجراءات وقائية قبل حدوث المشاكل. كما يمكن تحليل البيانات الاقتصادية لفهم العوامل التي تؤثر على البطالة أو الفقر، مما يساعد في وضع سياسات اقتصادية أكثر فعالية (الهادي، 2021).

2- أتمتة العمليات الحكومية (Robotic Process Automation – RPA) : تعتبر أتمتة العمليات الحكومية باستخدام الذكاء الاصطناعي واحدة من الأدوات الرئيسية التي تعزز الأداء الحكومي. بالإضافة إلى إمكانية أتمتة المهام الروتينية مثل إدخال البيانات ومعالجة الاستفسارات، يمكن للذكاء الاصطناعي أيضًا تحسين عمليات معالجة الوثائق والامتثال للقوانين (السوبيني، 2024).

يمكن لحكومات الدول استخدام روبوتات البرمجيات المدعمة بالذكاء الاصطناعي لزيادة كفاءة الإجراءات داخل المؤسسات الحكومية. اذ يمكن للذكاء الاصطناعي أتمتة عملية معالجة طلبات الترخيص، دفع الضرائب، وطلبات المساعدات الاجتماعية، مما يقلل من الوقت المستغرق ويوفر الكثير من الموارد البشرية ، اذ استخدمت استونيا الذكاء الاصطناعي من اجل تحسين الخدمات الحكومية كالتصويت الالكتروني الذي يوفر الجهد والوقت لمواطنيها (اسحاق، 2024). فهناك دراسة قامت بها منظمة Gartner في عام 2020، ذكر 60% من المسؤولين الحكوميين أن الذكاء الاصطناعي ساعد في تحسين الكفاءة في تحليل البيانات الكبيرة، مما ساعدهم في اتخاذ قرارات أفضل. على سبيل المثال، يُمكن استخدام الذكاء الاصطناعي لمتابعة

أداء الحكومة. فقد أظهرت التجربة في سنغافورة أن استخدام الذكاء الاصطناعي ساهم في تقليص تكاليف الإدارة الحكومية بنسبة 30% من خلال أتمتة العمليات وتحسين استخدام الموارد (المحسن، 2018).

3- تحسين اتخاذ القرارات السياسية والإدارية : أحد أهم استخدامات الذكاء الاصطناعي في الحكومات هو تحسين كفاءة اتخاذ القرارات. باستخدام أدوات التحليل التنبؤي، يمكن للذكاء الاصطناعي تقديم توصيات مبنية على بيانات موثوقة حول السياسات العامة. هذه الأدوات تساعد في دراسة تأثير السياسات المستقبلية في مجالات مثل الاقتصاد، البيئة، والصحة على سبيل المثال في مجال التخطيط العمراني يمكن للذكاء الاصطناعي تحليل الاتجاهات السكانية والتوقعات المستقبلية، مما يساعد الحكومات في اتخاذ قرارات مدروسة بشأن التنمية العمرانية والمشاريع السكنية (حمدي، 2022). كما يمكن أن تساعد تقنيات الذكاء الاصطناعي في تحديد طرق فعالة لمواجهة التحديات الاقتصادية أو الاجتماعية من خلال محاكاة تأثيرات القرارات السياسية .

يُعد الذكاء الاصطناعي وسيلة جديدة لتعزيز المشاركة في السياسة. ففي استطلاع أُجري في عام 2021 من قبل مركز بيو للأبحاث، أظهر أن 67% من الشباب الأمريكيين يفضلون استخدام منصات ذكية تعتمد على الذكاء الاصطناعي للتواصل مع حكوماتهم ومتابعة القضايا العامة.

5- تحسين الخدمات العامة : يمكن للذكاء الاصطناعي أن يلعب دورًا كبيرًا في رفع مستوى وجودة الخدمات العامة التي تقدمها الحكومات لمواطنيها. في مجال التعليم، يمكن استخدام الذكاء الاصطناعي لتخصيص المناهج الدراسية وفقًا لاحتياجات كل طالب عن طريق منصات التعلم الذكي التي تعتمد على تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي لتحليل الأداء الأكاديمي ، وفي قطاع النقل يمكن للذكاء الاصطناعي تحسين شبكات المواصلات العامة من خلال مراقبة حركة المرور وتوجيه المركبات العامة بشكل أكثر فعالية. كما يمكن استخدام الذكاء الاصطناعي في إدارة الطاقة، حيث يمكن تطبيقه في الشبكات الذكية التي تحسن توزيع الطاقة وتقلل من الفاقد (جيانيتي، 2021).

6- التحليلات التنبؤية في إدارة الأزمات : في حالات الأزمات مثل الكوارث الطبيعية أو الأزمات الصحية مثل جائحة كورونا، يمكن أن يوفر الذكاء الاصطناعي أفكارًا جديدة تساعد الحكومات في التعامل بشكل أفضل مع هذه الأزمات. من خلال استخدام التحليلات التنبؤية، تستطيع الحكومات توقع انتشار الأزمات أو الكوارث قبل حدوثها، مما يتيح لها توزيع الموارد بشكل أفضل على سبيل المثال يمكن للذكاء الاصطناعي أن يحلل بيانات الطقس والتضاريس لمساعدة الحكومات في الاستجابة لحالات الفيضانات أو الزلازل. فهو يقدم توقعات دقيقة عن المناطق الأكثر تضررًا ، كما يمكنه أيضًا تحليل انتشار الأمراض وتحديد المناطق التي تحتاج إلى دعم طبي أو لوجستي سريع ، وخلال جائحة كوفيد 19 استخدمت سنغافورة الذكاء الاصطناعي من اجل تحليل البيانات الصحية وايضاً تحديد السياسات الانسب من اجل الحد من انتشاره ، ومما جعل قراراتها دقيقة (الصادق، 2023).

يعد الذكاء الاصطناعي وسيلة مهمة لحل المشاكل المعقدة مثل تغير المناخ. وفي تقرير صدر عن الأمم المتحدة في عام 2021، أوضحت 72% من الحكومات في جميع أنحاء العالم أن الذكاء الاصطناعي سيساهم في تحسين استراتيجيات مواجهة تغير المناخ من خلال تحسين التوقعات المناخية وتحليل البيانات المتعلقة بالبيئة. ففي عام 2020 استخدمت حكومة كندا تقنيات الذكاء الاصطناعي لتحليل بيانات الطقس

ومتابعة حالة الغابات، هذا ساعد في تقليل الخسائر الناتجة عن حرائق الغابات بنسبة 40% مقارنة بالسنوات التي سبقت ذلك .

7- تحليل المشاعر العامة : تستخدم الحكومات أدوات الذكاء الاصطناعي لفهم مشاعر الناس تجاه السياسات أو القضايا المختلفة. من خلال تحليل البيانات من وسائل التواصل الاجتماعي، يمكن للذكاء الاصطناعي تقديم أفكار عن آراء الناس تجاه القرارات السياسية أو الاجتماعية. ويساعد هذا المسؤولين على اتخاذ خطوات لتصحيح السياسات أو تغيير استراتيجيات التواصل مع الجمهور على سبيل المثال يمكن استخدام أدوات تحليل المشاعر لفهم ردود فعل الناس على الحملات الانتخابية أو السياسات الجديدة المتعلقة بالضرائب أو الرعاية الصحية (غازي، 2025).

مما يساهم ذلك في تحسين فعالية هذه السياسات من خلال تكييفها مع احتياجات المواطنين أظهرت دراسة قامت بها شركة Deloitte في عام 2020 أن الحكومات التي استخدمت تقنيات الذكاء الاصطناعي لإجراء استفتاءات شعبية عبر الإنترنت حققت زيادة بنسبة 50% في مشاركة المواطنين مقارنة بالطرق التقليدية.

8- المساعدات الذكية في الخدمة العامة : أصبحت المساعدات الذكية المدعمة بالذكاء الاصطناعي جزءًا أساسيًا من تحسين تجربة المواطنين في تفاعلهم مع الجهات الحكومية. هذه المساعدات، مثل روبوتات الدردشة، قادرة على تقديم إجابات سريعة على استفسارات المواطنين وتوجيههم إلى الخدمات المناسبة. تعمل هذه الأنظمة على مدار الساعة، مما يسهل على المواطنين الحصول على المعلومات والخدمات بشكل أسرع وأكثر كفاءة على سبيل المثال يمكن للحكومات استخدام المساعدات الذكية للإجابة على الأسئلة الشائعة حول الأنظمة الضريبية أو تقديم استشارات في مجال الرعاية الصحية، اذ استخدمت المملكة المتحدة روبوتات الدردشة لتحسن الخدمات للمواطنين وتقديم لهم المعلومات وكذلك الخدمات (الصادق، 2023).

وفي استطلاع أُجري في عام 2021 من قبل مركز بيو للأبحاث، أظهر أن 67% من الشباب الأمريكيين يفضلون استخدام منصات ذكية تعتمد على الذكاء الاصطناعي للتواصل مع حكوماتهم ومتابعة القضايا العامة.١

الخاتمة

يعد عصر الذكاء الاصطناعي تحديًا وفرصة للنظم السياسية معًا. يمكن لهذه التقنيات أن تجعل الحكومات أكثر فعالية وتساعد في تحسين الشفافية والقدرة على اتخاذ قرارات تستند إلى بيانات دقيقة. لكن يجب أن نواجه التحديات المتعلقة بالأخلاقيات وحماية الخصوصية وتنظيم استخدام الذكاء الاصطناعي في السياسة، حتى نتجنب الفجوات الاجتماعية والاقتصادية. إذا تم دمج الذكاء الاصطناعي بحكمة وتوازن، يمكن أن نحقق تكاملاً معرفيًا مثمرًا، مما يعزز قدرة المؤسسات السياسية على الاستجابة السريعة لاحتياجات العصر، مع الحفاظ على القيم الإنسانية وحقوق الأفراد.

الاستنتاجات :

1- يعد الذكاء الاصطناعي وسيلة فعالة لتحسين كفاءة الأنظمة السياسية في اتخاذ القرارات وتوزيع الموارد. يواجه استخدام الذكاء الاصطناعي تحديات تتعلق بالخصوصية، والأمن السيبراني، والعدالة الاجتماعية.

2- يمثل التكامل بين الإنسان والتكنولوجيا فرصة لتحسين عملية الحوكمة وزيادة فعالية السياسات العامة.

3- تحتاج الأنظمة السياسية إلى تطوير آليات قانونية وأخلاقية لضمان الاستخدام الآمن والمستدام للذكاء الاصطناعي.

4- لابد أن يتم استخدام الذكاء الاصطناعي في السياسة وفق مبادئ حقوق الإنسان والقيم الديمقراطية، لتجنب استغلال هذه التقنيات بشكل يهدد الاستقرار الاجتماعي.

التوصيات:

1- تطوير قوانين وتنظيمات تضمن استخدام الذكاء الاصطناعي بطريقة تحترم الخصوصية وحقوق الأفراد.

2- إنشاء هيئات رقابية مستقلة لمراقبة استخدام الذكاء الاصطناعي في المجالات السياسية لضمان الشفافية والمساءلة.

3- تعزيز التعاون بين الدول والمؤسسات الأكاديمية والقطاع الخاص لتبادل المعرفة والخبرات حول تقنيات الذكاء الاصطناعي.

4- إجراء دراسات مستمرة لتقييم تأثير الذكاء الاصطناعي على الديمقراطية وحقوق الإنسان، وتحديث السياسات بشكل دوري.

5- تدريب الموظفين الحكوميين على استخدام الذكاء الاصطناعي بشكل فعال وآمن في اتخاذ القرارات السياسية والإدارية.

6- تشجيع المشاركة المجتمعية في وضع السياسات المتعلقة باستخدام الذكاء الاصطناعي لضمان تحقيق العدالة والمساواة في توزيع فوائده.

قائمة المراجع

1- استراتيجية الذكاء الاصطناعي الوطنية. (سبتمبر، 2021). تم الاسترداد من https://www.gov.uk/government/publications/national-ai-strategy](https://www.gov.uk/government/publications/national-ai-strategy

2- ابراهيم ، ابو بكر محمد احمد. (2007). التكامل المعرفي وتطبيقاته في المناهج الجامعية. المعهد العالمي للفكر الاسلامي.

3- احمد عبد المجيد عبد العزيز. (2024). الذكاء الاصطناعي والامن القومي. الاسكندرية: دار التعليم الجامعي.

4- احمد عبد المجيد عبد العزيز منصور. (2024). الذكاء الاصطناعي والامن القومي. الاسكندرية: دار التعليم الجامعي.

5- استراتيجية اليونسكو 2022-2029. (2023). الارتقاء بالتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني من اجل عمليات انتقال ناجحة وعادلة. اليونسكو.

6- الحشاش اسحاق. (2024). عسكرة الذكاء الصناعي في ضوء قواعد القانون الدولي. الجزائر: المطبعة العالمية.

7- ثامر كامل محمد الخزرجي. (2004). النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة دراسة معاصرة في استراتيجية ادارة السلطة. عمان الاردن: دار مجدلاوي.

8- خالد محمد غازي. (2025). سلطة الظل : النفوذ الرقمي والرأي العام. وكالة العربية.

9- ديفيد سانتاندريو كالونج. (2024). الذكاء الاصطناعي في التعليم : الوعود والتحديات. مستقبليات تربوية، صفحة 15.

10- زاهر ناصر زكار. (2022). النظم السياسية الماصرة وتطبيقاتها. منشورات اي _كتب.

11- ستيفانيا جيانيتي. (2021). الذكاء الاصطناعي والتعليم وارشادات لواضعي السياسات. يونسكو.

12- ستيوارت راسل. (2022). ذكاء اصطناعي متوافق نع البشر (المجلد الثانية). (اسامة اسماعيل عبد العليم، المترجمون) مؤسسة هنداوي.

13- سمية بو مروان. (2014). الحكومة الالكترونية ودورها في تحسين اداء الادارات الحكومية : دراسة مقارنة. الرياض: مكتبة القانون والاقتصاد.

14-شريف حمدي. (2022). تطبيقات الذكاء الاصطناعي وتعزيز الميزة التنافسية لمنظمات الاعمال. العربي للنشر والتوزيع.

١٥- عادل عبد الصادق. (2023). الذكاءالاصطناعي بين الامنية والعسكرة والحوكمة. المركز العربي لابحاث الفضاء الالكتروني.

١٦- عامر عبد الرزاق عبد المحسن. (2018).

١٧-نظم ذكاء الاعمال كمعمارية متكاملة. دار الازورني العلمية للنشر.

18- عبد الحسن عصفور الشمري. (2022). ازمة التوزيع واداء النظام السياسي العراقي بعد 2003. بغداد العراق: الرافدين.

١٩- علاء الدين السوبيني. (2024). ثورة الذكاء الاصطناعي هل يمكن استبدال البشر بالروبرترات. دار اكتب للنشر والتوزيع.

٢٠- عهود يوسف. (2024). ادارة التحول الرقمي في المنظمات منظور استراتيجي.

٢١- لمياء محسن محمد. (2023). مجالات الذكاء الاصطناعي تطبيقات واخلاقيات. العربي للنشر والتوزيع.

٢٢- لمياء محسن محمد. (2023). مجالات الذكاء الاصطناعي تطبيقات واخلاقيات. العربي للنشر والتوزيع.

٢٣- مارك كوكلبيرج. (2024). اخلاقيات الذكاء الاصطناعي. (هبة عبد الله المولى، المحرر) المملكة المتحدة: مؤسسة هندواي.

٢٤- ماريت جاكولا. (2024). دليل معلمي الصحافي تقرير حول الذكاء الاصطناعي. اليونسيف.

٢٥- مجموعة مؤلفيين. (2014). جدل الدستور والمرحلة الانتقالية في مصر . قطر : المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات.

٢٦- محمد سعادي. (بلا تاريخ). القانون الدولي العام. ktab INC.

٢٧ - محمد فتحي محمد. (سبتمبر ، 2022). التنظيم التشريعي لتطبيقات الذكاء الاصطناعي. مجلة البحوث القانونية والاقتصادية ، صفحة 11066.

٢٨- محمد محمد الهادي. (2021). الذكاء الاصطناعي معالمه وتطبيقاته وتأثيراته التنموية والمجتمعية. الدار المصرية اللبنانية.

٢٩-- نجم عبد خلف العيساوي. (2024). حوكمة الذكاء الاصطناعي. دار اليازوري العالمية.

٣٠- هالة احمد الحسيني. (2-23). الذكاء الاصطناعي وتوظيفه في المؤسسات الاعلامية. العربي للنشر والتوزيع.

31-يحيى ابراهيد دهشان. (اكتوبر، 2022). جرائم الذكاء الاصطناعي واليات مكافحتها. مجلة روح القوانين، الجزء الاول، صفحة 665.

Issue - N0. 22 - Part II - February - Year 4 Refereed Quarterly Scientific Journal

American International Journal of Humanities and Social Sciences

ISSUED BY AMERICAN INTERNATIONAL ACADEMY FOR HIGHER EDUCATION AND TRAINING

QUARTERLY JOURNAL ON HUMANITARIAN AND SOCIAL AFFAIRS

(ISSN) Electronic (4806 - 3085) / (ISSN) Paper (4830 - 3085)

Legal deposit number in the Moroccan National Library (2025PE00006)

Legal deposit number in the Iraq National Library and Archives (2735)

Journal Website : https://iajphss.us/